وسوريا ضد الحكم الاجنبي، [وحث] العناصر الوطنية الثورية على انتهاج اساليب مماثلة للوصول الى نفس الاهداف في فلسطين»[٦٠]. ففي العام ١٩٣٥، تفجرت ثورة الشيخ عزالدين القسام، التي اعقبها، في العام ١٩٣٦، الاضراب العام الطويل الذي امتد ستة شهور، والذي رافقه عصيان مدني. وما لبث النضال الفلسطيني، بعد ذلك، ان تحول الى مرحلة اشمل من مراحل الثورة المسلحة، فاشتد الهجوم على المواقع الحكومية والمستعمرات اليهودية، فكثرت عمليات تدمير خطوط السكة الحديد والقطارات، ونسف الجسور، وتخريب الطرق، وقطع الاسلاك، والهجوم على المخافر»[٦١].

وازاء هذا الوضع المتفجر، لجأت بريطانيا الى وسائل بعضها سبق لها أن استخدمته، وبعضها جديد في اساليبه. ومن هذه الوسائل: تعيين لجنة ملكية للتحقيق في اسباب الاضطرابات، وللتعرف على بواعث عوامل القلق الاساسية وشكاوى العرب واليهود من غير تعرض لنصوص صك الانتداب، ومن ثم، وضع التوصيات اللازمة لازالة الشكاوى ومنع تكرارها. واعلن وزير المستعمرات، بعد شهر من بيانه حول قرار حكومته بايفاد لجنة تحقيق فور اعادة النظام الى فلسطين، ان الحكومة ستنفذ توصيات اللجنة الملكية اذا وجدتها جديرة بالتطبيق. ثم تمت تسمية اعضاء اللجنة وتعيين مهمتها. ولكن العرب لم يأبهوا لذلك، اذ علّمتهم التجارب ان كل توصية لاية لجنة مصيرها الاهمال اذا كانت في مصلحة العرب، ثم ان اساس شكواهم هو صك الانتداب الذي اشترط على اللجنة الاّ تتعرض له[٦٢].

ومن الوسائل البريطانية المتخذة، عدا سياسة الخداع بتأليف لجان تحقيق، للقضاء على الانتفاضة ولانهاء الاضراب، فرض نظام منع التجول، وطبق قانون العقوبات المشتركة، ونظمت عمليات تفتيش واسعة النطاق في المدن والقرى بحجة البحث عن السلاح وعن الاشخاص المطلوبين. كذلك لجأت حكومة بريطانيا الى نفي الوطنيين، وفوق ذلك استخدمت وسائل «واساليب اخرى للوصول الى تحقيق غرضها، فسعت لافساد العرب والايقاع بين المسلمين والمسيحيين، وتشجيع انصارها واعوانها على مقاومة الثورة والاضطراب ووقفهما، واسندت الى عدد كبير منهم وظائف حكومية استحدثتها لهذا الغرض، وقدمت الاموال الى عدد من القرويين والعشائر كقروض زراعية، وألفت في البرلمان لجنة برئاسة لورد وينترتون، ادعت صداقة العرب والدفاع عنهم، بقصد تضليلهم وتهدئة ثورة نفوسهم، واقناعهم بألا يقطعوا آمالهم في البريطانيين[٦٣].

وفي سبيل فصل الفلاحين عن الثورة، قررت الحكومة البريطانية تخفيض الضرائب عن كواهل الفلاحين، واغداق وعود بتأدية خدمات اجتماعية، فكان الجواب اعلان التضامن الريفي الشامل مع المدن[٦٤].

الى ذلك، قامت سلطة الانتداب بجلب قوات اضافية كبيرة لمساعدتها في قمع الثورة. كما قامت بتعديل قانون الطوارىء فادخلت فيه تسعة أفعال يعاقب مرتكبها بالاعدام او السجن المؤبد. ومن ابشع مظاهر الاجرام، قيام السلطات البريطانية بنسف البلدة القديمة في يافا. اما بالنسبة الى المحاكم، فقد خولت هذه السلطات المحاكم العسكرية حق اصدار حكم الاعدام على كل شخص يحمل سلاحاً أو ذخيرة، ولقد شملت عمليات الاعتقال والقتل وفرض الغرامات وتهديم المنازل جميع فلسطين. غير ان هذه الاجراءات لم تنجح في لجم الثورة وفي ايقاف الاضراب، فكان على الحكومة البريطانية ان تسعى الى وسيلة اخرى جديدة، وهي